

بيان 11 جانفي 1992

بعد الإطلاع على رسالة استقالة السيد الشاذلي بن جديد عن رئاسة الجمهورية بتاريخ 1992/01/11 فإن المجلس الدستوري في اجتماعه المنعقد يوم 11 جانفي 1992،

و بناء على الدستور،
و بمقتضى النظام الداخلي المتضمن قواعد إجراءات عمل المجلس الدستوري،
و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 4 جانفي 1992 و المتعلق بحل المجلس الشعبي الوطني،
يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

اعتبارا من جهة أخرى بأن الدستور لم ينص في أحكامه على حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل بشغور رئاسة الجمهورية بالاستقالة،

اعتبارا بأن الظروف التي تمت خلالها استقالة رئيس الجمهورية كانت مرتبطة بالأوضاع السائدة في البلاد،

يصرح بأنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية المنصوص عليها في المواد 24، 75، 79، 129، 130، 153 من الدستور أن تسهر على استمرارية الدولة و توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات و النظام الدستوري.

- | | |
|------------------------|------------------------|
| - عبد المالك بن حبيلس | - رئيس المجلس الدستوري |
| - أحمد مطاطلة | - عضو المجلس الدستوري |
| - عبد الوهاب بخشي | - عضو المجلس الدستوري |
| - كبير قاسم | - عضو المجلس الدستوري |
| - أحمد لمين طرفاية | - عضو المجلس الدستوري |
| - عزوز ناصري | - عضو المجلس الدستوري |
| - عبد الكريم سيدي موسى | - عضو المجلس الدستوري |

الجزائر في 11 جانفي 1992.